إشكالية التحيز في نظرية العلاقات الدولية : دراسة في المرجعيات والمظاهر

الدكتور: بلخيرات حوسين

أستاذ محاضر ب – قسم العلوم السياسية جامعة الجلفة

تطرح إشكالية التحيز في بحوث العلاقات الدولية وفقا لبعدين أساسيين ، أما البعد الأول فهو البعد المنهجي ، و المتعلق بموقع التحيز من عملية البحث العلمي أو ما تسمى منهجيا بإشكالية الموضوعية والذاتية ، وفي هذا السياق يظهر ذلك النقاش المنهجي الشهير بين الاتجاهين الكمي والكيفي والذي ينعكس في مشتملاته على كل فروع العلوم الاجتماعية بما فيها علم العلاقات الدولية، حيث هناك نقطتين أساسيتين يختلف فيهما الاتجاه الكمي والكيفي لها علاقة بإشكالية الموضوعية والذاتية ، أما الأولى فهي مسألة مدى وجود حقيقة اجتماعية ، فبينما يعتبر الاتجاه الكمي أن كل موضوع مبحوث يعكس حقيقة اجتماعية نسعى لاستكشافها والوصول اليها فان المنهج الكيفي يعتبر انه لا توجد حقائق اجتماعية وكل ما نقوم به هو علمية تأويل متواصلة أي أننا نبحث في إطار ما نعتقد نحن انه حقيقة.

أما المسالة الثانية التي لها علاقة بإشكالية الموضوعية والذاتية في بحوث العلاقات الدولية والتي يعكسها النقاش بين الاتجاهين الكمي والكيفي هي تلك المتعلقة بموقع الباحث من موضوع البحث فبالنسبة للاتجاه الكمي فان الباحث يجب ويمكن أن يكون منفصلا بشكل تام عن موضوع بحثه أي أن العملية البحثية هي نشاط مستقل يقوم على التأمل في موضوع البحث ، في حين يرى الاتجاه الكيفي أن الفصل التام بين الباحث وموضوع البحث هو مسألة مستحلية وان البحث في النهاية هو عبارة عن تفاعل مستمر بين " موضوع المعرفة " و" الذات العارفة ".[1]

أما البعد الثاني الذي تطرح فيه إشكالية التحيز في بحوث العلاقات الدولية فهو البعد النظري أي موقع تلك الإشكالية من التنظير في مجال العلاقات الدولية والذي يجد روافده الأساسية في **" نظرية العلاقات الدولية "** كحقل معرفي ، وهو الحقل الذي يتضمن مجموعة متناثرة من النظريات يختلف في تصنيفها وفقا لمعايير كثيرة كما يثار النقاش أيضا حول أفضل الطرق التي يمكن أن يضبط بها هذا التراكم الهائل في مسار التنظير أو ما يعرف نظريا "بتطور حالة علم العلاقات الدولية " ، وفي سياق تتبع وفحص تطور هذا المسار نستطيع تلمس إشكالية التحيز في مظاهر واضحة بالرغم من الاستمرار في الادعاء بالموضوعية المطلقة " لعلم العلاقات الدولية " وهي الموضوعية التي نعتقد أنها يجب أن تكون محل مراجعة.

على هذا الأساس تستهدف هذه الدراسة فحص أبرز مظاهر ومستويات التحيز في " نظرية العلاقات الدولية " كحقل معرفي بالشكل الذي يثبت القاعدة التي ترى أن " التحيز " هو مسألة حتمية في التفكير البشري تختلف في حدتها في إطار مقارن بين مخرجات ذلك التفكيرمن مجال معرفي الى آخر ولكن لا تختلف في وجودها أو عدم وجودها ، ولذا نثير في هذه الدراسة الإشكالية الرئيسية التالية : **ما هو موقع إشكالية التحيز من حقل " نظرية العلاقات الدولية " ، وما هي أثاره على القيمة المعرفية لهذا المجال ؟.**

---

[1] للاطلاع على تفاصيل إشكالية الذاتية والموضوعية في سياق النقاش بين الاتجاهين الكمي والكيفي يمكن الرجوع الى :

- Charles C.Ragin. **The Comparative Method: Moving Beyound Qualitative and Quantitative stategies.**(CA:University of California PRESS.1987)

إن لفت الانتباه في هذه الدراسة الى " إشكالية التحيز " في نظرية العلاقات الدولية والذي يلامس مستويات ومظاهر متعددة ، لا يعني بالضرورة استحضار منطق " التعميم " والذي ينفي وجود مساحة معقولة من " الموضوعية " في جهود التنظير للعلاقات الدولية ، لا من حيث أن " التعميم " هو شكل من أشكال التفكير غير السليم ، ولا من حيث أن ذلك يخالف مضمون ما يطرح من إسهامات نظرية حيث إن العديد منها يلتزم بصفة الموضوعية ولكن هذه الدراسة تهدف في المقام الأول إلى إثبات أن ادعاء الموضوعية المطلقة والشاملة لحقل نظرية العلاقات الدولية هو ادعاء خاطئ ومضلل.

و لا تثار إشكالية التحيز في " علم العلاقات الدولية " كأحد الخصوصيات المميزة له ، ولكنها تقع في سياق أعم من ذلك وهو إشكالية التحيز في العلوم الاجتماعية بصورة عامة والتي كانت محلا للاهتمام للعديد من الفلاسفة والمفكرين من زوايا مختلفة ، ولكن يمكن أن نتوقف عند إسهامات ثلاث مفكرين وفلاسفة علم ، تشكل " مرجعيات " للاطلاع على مضمون إشكالية التحيز في العلوم الاجتماعية واللافت للانتباه أن كل من هذه الإسهامات قد قاربت إشكالية التحيز من زواية مختلفة تشكل إذا ما تم جمعها الرؤية الشاملة لاستيعاب مضمون تلك الإشكالية ولذا سنقارب إشكالية التحيز في نظرية العلاقات الدولية من خلال الإحالة على تلك المرجعيات الثلاث.

المحور الأول: يورغن هابرماس و إشكالية التحيز في العلاقة بين المعرفة والمصلحة : المشروع النظري للمنظور النقدي نموذجا

يعد يورغن هابرماس واحد من أهم المنظرين الاجتماعيين وأوسعهم انتشارا في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وكتابته النظرية مؤثرة في نواحي عديدة من العلوم الإنسانية والاجتماعية [2] ، وقد كان لهابرماس إسهامات فلسفية عديدة ولعل من أهمها التطرق إلى إشكالية التحيز من زواية إثبات وجود علاقة مباشرة بين المعرفة والمصلحة وفي هذا يقول هابرماس « **إن المصالح هي التي توجه المعرفة ، فالحقائق لا تكون لأن الحقائق ليست كيانات في العالم وإنما ترابطات بين الأقوال على مستوى المحاججة ، لكن ما يكون هي موضوعات التجربة العائدة الى الفعل والتجارب المؤكدة أو الآراء التي تعود الى مجالات تجربة ومجالات فعل تعريفية ، عندما تواجه مثل هذه التاكيدات من حيث أنها بحاجة إلى التعليل ويعاد تشكيلها في جمل خطاب ما فإنها تخسر ارتباطها بعلاقة مصدر خبرة الحياة ، فالتراكيب المرجعية للغة التي تصاغ فيها المعرفة النظرية تبقى تتبادل التاثير مع منطق علاقة التجارب وعلاقة فعل ما قبل علمية مماثلة ، ولذلك لا يمكن ان تحلل جمل نظرية معللة من الخطاب الا على علاقات تطبيق نوعية وبهذا تتجلى العلاقة بين المعرفة والمصلحة** »[3].

ويفرق هابرماس بين ثلاث أنواع من المعرفة أما الأولى فهي المعرفة التقنية وتتمحور حول تطبيق العلم التجريبي لتلبية حاجات مادية معينة ، والثانية هي المصلحة العلمية والتي تهتم بعملية التواصل بين الأفراد وبين الجماعات الاجتماعية المختلفة والثالثة هي المصلحة التحريرية وتقوم على ملاحظة الأفعال والأقوال المشوهة المتولدة عن ممارسة القوة ومن ثم محاولة التحرر منها[4]

---

[2] James Gordon Finlayson.**Habermas**.(Oxford University Press.2005)

[3] يورغن هابرماس. **المعرفة والمصلحة**. ترجمة حسن صقر. القاهرة : منشورات المجلس الأعلى للثقافة. 2001. ص ص. 377- 378

[4] كارل اوتو ابل. **التفكير مع هابرماز ضد هابرماز**. ترجمة عمر مهيبل. (الجزائر، المغرب ، لبنان : منشورات

لقد شكلت أفكار هابرماس الرافد الأساسي لما يسمى المنظور النقدي في العلاقات الدولية الذي اعتبر أن المعرفة في أي مجال كان هي معرفة متحيز تهدف الى خدمة إحدى أنواع المصالح التي حددها " هابرماس " ويعتبر أقطاب المنظور النقدي أنهم لا يشكلون الاستثناء من إشكالية التحيز في نظرية العلاقات الدولية بل هم مندمجون فيها كليا من خلال إنتاج معرفة تهدف الى خدمة النوع الثالث من المصالح أي المصلحة التحررية ، ولذلك يعتبر النقديون أن أهم صفة لمشروعهم النظري انه " مشروع تحرري".

إن هذا المشروع التحرري يعني أن المنظور النقدي يغير هدف التنظير من تفسير الواقع الدولي كما هو الى محاولة العمل على تغييره « **إذ تهتم النظرية الدولية النقدية ليس فقط بفهم وتفسير الواقع القائم للسياسة العالمية بل تقصد أيضا نقده وتغييره ، وهي محاولة لفهم العمليات الاجتماعية الجوهرية من اجل تدشين التغيير أو على الأقل معرفة ما إذا كان التغيير ممكنا فهي ليست مجرد تعبير عن الواقع المحدد للوضع التاريخي ، بل هي أيضا قوة للتغيير داخل تلك الظروف** »[5] ،

وقد وجه المنظور النقدي اغلب اهتماماته لنقد النظام العالمي القائم والتنظير الذي يحاول تفسيره من حيث هو تنظير متحيز يحاول تفسير ذلك النظام كما هو بالرغم من أن هذا النظام هو نظام متحيز لمجموعة من القوى المهيمنة والذي يحتاج الى تغيير وليس الى تفسير، « **ولذلك يهتم النقديون بالهدف الذي تخدمه بعض النظريات وهم يرون أن المعتقدات التي يحملها الوضعيون لابد أن تتسبب في تحيز ادعاءاتهم حول الحقيقية كما لابد أن تكون جزءا من مشروعات أيدلوجية كبرى لإضفاء الشرعية على بعض النظم العالمية وان مهمة النقديين هو كشف القناع عن هذه التحيزات وكشف الطبقة أو النخبة ذات المصالح التي توظف النظريات – أو بالأصح الأيدلوجيات- لخدمتها**».[6].

ووفقا للنظرية النقدية فانه لا وجود لمعرفة موضوعية ، فكل معرفة تعكس اهتمامات ومصالح المنظر ومن هنا فان كل نظريات العلاقات الدولية متحيزة ، فالمعرفة الوضعية معرفة محافظة لصالح الوضع القائم التي يقوم على عدم المساواة في القوة والمصلحة ولا يمكنهما أن تقود إلى معرفة التقدم الإنساني والتحرر التي تحاول النظرية النقدية أن تقدمها [7]. ويركز أقطاب المنظور النقدي بشكل كبير على نقد مساهمة التنظير في تبرير استمرار الأنظمة الدولية والتي تحتاج الى تغيير وليس الى تفسير ويعبر عن ذلك اندرو لنكلتر بقوله « **تبحث النظرية النقدية عن دليل للتغيير على افتراض عدم إمكانية إعادة إنتاج البنى الاجتماعية الحالية كما هي ، فإذا كان التغيير غير قريب الوقوع فانه من الحكمة التاكيد على أن البنى القائمة تعمل بمرونة ، لكن النظرية النقدية ترفض هذه النتيجة طالما أن الذين ينتمون الى نفس النظام لا يعاملون بمساواة في ظل نفس البنى..وقد يدعي المراقبون معرفة القيمة الحيادية لنظريتهم ولكنهم لا**

الاختلاف، المركز الثقافي العربي ، الدار العربية للعلوم).2005. ص ص 09-10

[5] ريتشارد ديفتاك. "النظرية النقدية ". في تحرير سكوت بروتشيل واندرو لينكليتر. **نظريات العلاقات الدولية**. ترجمة محمد صفار. القاهرة : المركز القومي للترجمة. 2014. ص 253

[6] نادية محمود مصطفى. " مسار علم العلاقات الدولية : بين جدال المنظورات واختلاف النماذج المعرفية ". في تحرير نادية محمود مصطفى. **العلاقات الدولية في عالم متغير: منظورات ومداخل مقارنة**. القاهرة : مركز الحضارة للدراسات السياسية. 2016. ص 116

[7] أنور محمد فرج. **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية : دراسة مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**. السليمانية : مركز كردستان للدراسات الاستراتجية. 2007. ص 457

يدركون التطبيقات الأخلاقية للمشاريع الذكية الهامة للتوزيع الوطني والعالمي للقوة والثروة ».[8]

وبالمحصلة يؤمن المنظور النقدي أن إنتاج المعرفة في العلاقات الدولية هو في حد ذاته شكل من أشكال الصراع في النظام الدولي ، فالمعرفة هي في ذاتها جزء من الصراع الاجتماعي والصراع بين مشاريع هيمنة وهيمنة مضادة ، فالنظرية بالنسبة الى كوكس تتبع الواقع ولكنها في نفس الوقت تسبق الواقع وتصقله ، فالجهد الفكري والثقافي يهدف الى التعليل الاجتماعي وهذا يرتب بشكل مباشر أو غير مباشر باستراتجيات سياسية تم تطويرها من وجهات نظر مختلفة في الصراع الاجتماعي [9].

ويعتبر أقطاب المنظور النقدي أنه ما دام التحيز مسالة حتمية فان من حقهم ان يتحيزوا في تنظيرهم " لتغيير الواقع الدولي " مثل ما أن التنظير الوضعي متحيز لما يدعي انه تفسير لذلك الواقع ، وبذلك يعتبر أقطاب المنظور النقدي أن التحيز هو ميزة مادام انه يرتبط بمشروع تحرري ولذلك لا يبدي النقديون اهتماما باتهامات التحيز التي يوجهها لهم أقطاب التنظير الوضعي كما يعبر عن ذلك روبرت جاكسون بقوله « **إذا كانت النظرية على الدوام تعبيرا عن مصالح سياسية بدل من كونها حب استطلاع أكاديمي كم يزعم أرباب النظرية النقدية أي أنها سياسية فذلك يعني أن النظرية النقدية هي الأخرى سياسة وإذا كانت كل رواية عن العالم الاجتماعي اعتباطية ومنحازة فان استثناء النظرية النقدية مستحيل».**[10]

المحور الثاني- فيلفردو باريتو و إشكالية التحيز في الخلط بين التفسير والتبرير: تحيزات الواقعية البنيوية نموذجا.

كانت دائما ما تحوم الشكوك إن كان ما ينتج من معرفة علمية يتقاطع مع تبرير السلوكات العملية للفواعل المختلفة ، وقد حسم لنا باريتو ذلك من خلال التفريق الرائع الذي وضعه بين ما أسماه " التنظير الصحيح " وهو التنظير الموجه لأغراض علمية تفسيرية بحتة ، وبين " التنظير النافع" أي التنظير الذي يهدف الى تبرير السلوكات ونتيجة لهذا التفريق فان المعرفة بالنسبة الى باريتو تبقى نسبية وليست مطلقة مثلما يدعي أصحاب النظرة الموضوعية للمعرفة المعرفية ، وفي هذا السياق يرى باريتو أن هناك آلية اجتماعية مسؤولة عن تأثير النسبية المعرفية ، فبعض الأفكار تصبح مؤثرة ليس لأنها صحيحة ولكن لأنها نافعة وبعبارة أخرى لأنها تخدم مصالح اجتماعية ويمتلك هذا الميكانزم وجاهة في هذا السياق فالنظرة النسبية للعلم تم تطويرها في ظرف ثقافي عندما أصبح التواطؤ بين العلم والسياسات مسألة مركزية في الأوساط الفكرية.[11]

إن الطرح الذي يروج له باريتو يتطابق مع احد ابرز المظاهر لإشكالية التحيز وهي المتمثلة في أن يكون التنظير موجها لتبرير " السياسات" وليس " لتفسيرها ، وبذلك نكتشف في كثير من الأحيان أن ما يدعى " تنظيرا علميا " بغض النظر عن المجال المعرفي الذي ينتمي اليه

---

[8] Andrew Linklater "The achievement of critical theory".(eds)Steve Smith and Others.**International Thoery :Positivism and beyond.(**Cambridge University Press.1999)

[9]Robert W.Cox and Timothy J.Sinclair.**Approaches to World Order(**.Cambridge University Press).1996

[10] روبرت جاكسون.**ميثاق العولمة: سلوك الانسان في عالم عامر بالدول**.ترجمة فاضل جتكر.(الرياض : مكتبة العبيكان).2003. ص106

[11] Pareto.V.**Traite de sociomogie generale : Oeuvers Complets**.Vol.12. Geneve : Droz.1988

، ليس إلا تبريرا موجها لسلوكات وأوضاع معينة ، وبذلك تكتسب المعرفة "طابعا استراتجيا" من حيث أن تقبلها كمعرفة علمية بحتة يخلق معه الأثر الاستراتيجي المبتغى في السلوكات العلمية للفواعل المختلفة فاختفاء الحدود بين مفهومي " التبرير " و" التفسير " يعني أن يتحول ما يسوق له على انه تفسير علمي لتلك السلوكات الى تبرير لها يزيد من مساحة تقبلها عند الآخرين حتى وان كانت سلوكات سلبية.

إن أبرز تجليات إشكالية التحيز كما تصورها " باريتو " في حقل نظرية العلاقات الدولية تتمثل – من وجهة نظرنا- في مضمون نظرية الواقعية البنيوية وتحديدا في إسهامات رائدها الأبرز " كينيث والتز" ، وتعتبر فكرة " البنية الدولية " من أبرز الإضافات التي تم تقديمها داخل النموذج المعرفي الواقعي ، فهذه الفكرة أصبحت مع مرور الوقت فكرة مرجعية ليس داخل المنظور الواقعي فقط ولكنها فكرة مرجعية لحقل التنظير في العلاقات الدولية بصورة عامة ، « **فعندما كتب والتز كتابه ذائع الصيت نظرية السياسة الدولية كان مهتما بتوفير شرح علمي صارم للنظرية وإصلاح عيوب نظريات العلاقات الدولية الموجودة ،إذ أن السمة التي تتشاطرها كل النظريات السابقة هي أنها بعدد مختلف من الطرق ، اختزالية ، والنظريات الاختزالية في استخدام والتز تخفق في اعتماد تفسير مناسب للمحددات النظامية أو البنيوية للسياسة الدولية ويعود ذلك نموذجيا إلى أن منظري العلاقات الدولية يركزون على صفة الوحدات المتفاعلة بدلا من التركيز على كيفية تحكم بنية النظام الذي تتفاعل فيه بأفعالها**».[12]

وهذا يعني أن والتز أضاف بعدا جديدا في التحليل الواقعي من خلال التركيز على بيئة السياسة الدولية وطبيعة النسق الدولي في تفسير العلاقات الدولية ، فيرى والتز أن وضع الدولة في بيئة السياسة الدولية ومكانتها في النسق الدولي أهم في تفسير سلوكها الخارجي من خصائصها الداخلية وتفاعلاتها مع الدول الأخرى فبيئة السياسة الدولية وطبيعة النسق الدولي يفسران الفرص المتاحة أمام الدولة والقيود المفروضة على سلوكها الخارجي أما خصائصها الداخلية وتفاعلاتها مع الدول الأخرى فتحدد تفاصيل السياسة الخارجية لكل دولة ، لذلك يتهم والتز نظريات العلاقات الدولية التي تركز على الخصائص الداخلية للدول وتفاعلاتها بأنها اختزالية كما ينتقد النظريات التي تتناول النسق الدولي دون التركيز على محدداته البنيوية التي تقدم الفرص وتضع القيود على سلوك الدول [13].

ويشير مفهوم البنية الدولية عند والتز إلى ترتيب وموضعة وتنظيم الوحدات داخل المنظومة الدولية وتظهر الوحدات والتي يمكن تصنيفها على أساس من خصائصها أو صفاتها ، تفاعلات وعلاقات معينة في أفعالها أو سلوكياتها ويوازي هذا التمييز الجوهري بين ترتيب الوحدات وبين تفاعلاتها تمييزا معرفيا آخر بين النظريات المنظومية والنظريات الاختزالية ، فالنظرية المنظومية هي النظرية التي توضح كيف يؤثر تنظيم الوحدات في سلوكها وفي تفاعلاتها بينما تقوم النظريات الاختزالية بشرح النتائج الدولية بالاعتماد على مجموعة عناصر أو مكونات موجودة على المستوى المحلي – الوطني- أي انطلاقا من خصائص وسمات الدول [14].

وهكذا تصبح البنية الدولية تعني مجموعة من القيود الثابتة نسبيا والمفروضة على سلوك الدول إذ يعرف والتز البنية الدولية على أنها مجموعة من الأوضاع

---

[12] جوانيتا الياس. بيتر ستش. **أساسيات العلاقات الدولية**. تر. محيد الدين حميدي. (دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع. 2016). ص76

[13] Robert Gilpin.**War and Change in World Politics** (Cambridge University Press.1999)

[14] عبد الله العتيبي. " النظرية في العلاقات الدولية بين المدرسة الواقعية الجديدة والمدرسة البنائية ".**مجلة شؤون اجتماعية**.ع 108.(الكويت: شتاء 2010). ص ص 115-116

المقيدة ويتمثل هدفه هنا في تحديد مجموعة القيود تلك والتي تجعل من الممكن لنا تصور منظومة سياسية من شأنها أن تعبر لنا وباختصار عن أشياء كبيرة ومهمة... فمن خلال تفاعل الوحدات المتشابهة وظيفيا تظهر بنية تؤثر في جميع هذه الوحدات وتقيدها فحالما يتم تشكيلها تصبح قوة بذاتها وقوة لا تستطيع الوحدات المشكلة لها سواءا بمفردها أو جميعا التحكم فيها وبذلك يتم النظر إلى البنية الدولية على أنها تقيد فعل الدول وتمكنه في الوقت نفسه.[15]

وتفرض البنية الدولية نفسها بين تفضيلات الدول وبين النتائج بطريقتين : أولهما تعمل البنية على الفصل بين النتائج الفعلية وبين النتائج المقصودة فالأبنية تسبب الأفعال في أن تكون لها نتائج لم تكن مقصودة أصلا وبعبارة أخرى من تأثيرات البنية أنها تجعل لأفعال الدول نتائج لم تكن هذه الدول تقصدها عندما بدأت التفاعل ، وثانيهما تعمل البنية على تشكيل مجال النتائج الممكنة والتأثير فيه منتجة بذلك قوة مقيدة ومقررة وقوة مفروضة على الفاعلين والتي بدورها تؤثر في سلوكهم وفي كيفية تفاعلهم.[16]

إن فكرة" البنية الدولية " الذي يعبرها كينيث والتز أهم محدد للسلوك الخارجي للدول هو – من وجهة نظرنا – فكرة متحيزة ، وذلك مرتبط بأنها تخفي حدود الفصل بين طابعها التفسيري كمفسر لسلوك الوحدات المختلفة باعتبارها هي أهم سلوك وبين طابعها التبريري لسياسات القوى الكبرى والبنية الدولية التي تصنعها تلك السياسات ويظهر ذلك من خلال:

أ- أن تفاعلات العلاقات الدولية تصبح مجرد متغير تابع لسياسات القوى الكبرى والتي تمثل الطرف الأساسي المشكل لطبيعة البنية الدولية وفي ذلك يقول كينيث والتز « **البنية الدولية تعتمد على القوى الرئيسية التي تشكلها نخبة الدول ، كما أن البنية الدولية تتنوع تغيراتها بناءا على عدد القوى العظمى ، والقوى العظمى يمكن تمييزها عن الدول الأخرى عن طريق معرفة القدرات التي تحوز عليها ، وعندما يتغير عدد الدول العظمى فان الحسابات وسلوك الدول والمخرجات السياسية الدولية التي تتمخض عن هذا التغير تتبدل**»[17] وبذلك يتم اختصار كل تفاعلات العلاقات الدولية ارتباطا بمخرجات سياسات القوى الكبرى والذي تعتبر العامل الأساسي في تشكيل البنية الدولية.

ب- تحيز افتراضات نظرية الواقعية البنيوية أثرت حتى على الاتساق المنطقي للنظرية ، فكينيث والتز ينطلق من مقدمة رئيسية مفادها أن الدول مجبرة على " الاعتماد على الذات" في ظل بيئة دولية فوضوية ، ولكن هذا المبدأ يسقط بطريقة آلية عندما نجدها ينصح الدول الصغيرة والمتوسطة بضرورة إتباع استراتجيات مسايرة الركب أو المهادنة أو التبعية في علاقاتها بالقوى الكبرى « **فإذا كان النظام الدولي كما يجادل والتز هو نظام ذاتي المساعدة فهل معنى ذلك أن هناك تضارب بين انتزاع استقلالية الدولة – بتبعيتها ومسايرتها لركب القوى الكبرى – وبين القول بان الدول لا تعتمد إلا على نفسها لحماية وجودها** »[18] ، فالتحيز لسياسات القوى الكبرى دفع " رواد نظرية الواقعية البنيوية الى عدم احترام أحد أهم شروط بناء النظرية العلمية هو شرط " الاتساق المنطقي " أي ضرورة الترابط المنطقي بين الافتراضات التحليلية للنظرية.

ج- الخلط بين " البنية الدولية " و" السلطة الدولية " ، ففي حين ينطلق كينيث والتز من مقدمة رئيسية مفادها أن النسق الدولي هو نسق

[15] نفس المرجع.ص 116

[16] نفس المرجع. ص 117

[17] Kenneth N.Waltz.**Theory of International Politics**.(U.S.A : Addison-Wesly Company.)1979

[18] احمد محمد ابو زيد. **كيف تتحرك الدول الصغرى: نحو نظرية عامة**.(بغداد : مجلة العلوم السياسية.ع 44. 2012). ص 45

فوضوي أي عدم وجود سلطة مركزية تفرض قيود على سلوك الدول ، فانه يتوصل الى نتيجة مفادها أن البنية الدولية التي تشكلها بالدرجة الأولى سياسات القوى الكبرى تملك ممارسة أدوات الجزاء والعقاب على الدول التي لا تحترم في سلوكها طبيعة هذه البنية ، وبذلك تتحول " البنية الدولية " في حد ذاتها الى نوع من أنواع السلطة باعتبارها توقع أدوات الجزاء والعقاب ، وهو ما يتناقض مع مقدمة " عدم وجود سلطة مركزية في النسق الدولي " ، وبذلك يتضح أن الانحياز لسياسات القوى الكبرى أوقع نظرية "الواقعية البنيوية " في الكثير من التناقضات.

وبالمحصلة فإن الاستسلام الى منطق أن " البنية الدولية " هي أهم محدد لسلوك الدول وان عدم احترام طبيعة هذه البنية في هذا السلوك يترتب عليه بالضرورة تقبل "النظام الدولي المفروض " من طرف القوى الكبرى بغض النظر عن مدى عدالته أو استقراره، وبالمحصلة تلغي فكرة البنية الدولية أي رغبة في تغيير الواقع الدولي من طرف الدول حتى وان كان هذا الواقع ليس ملائما من الناحية المعيارية ، كما أن فكرة البنية الدولية تصبح متحيزة أيضا لأنها تعطي الأولوية للقوى الكبرى في بناء توجهات النظام الدولي وأن باقي الوحدات أي الدول الصغيرة والمتوسطة والتي تشكل أكثر من 90 بالمئة من دول العالم تصبح مجرد مستقبل لمخرجات البنية الدولية التي تشكلها في المقام الأول سياسات القوى الكبرى.

لقد اثرت تحيز الافتراضات التحليلية لنظرية الواقعية البنيوية لوضع القوى الكبرى في النظام الدولي الى تقليص القيمية التحليلية لهذه النظرية حيث اثبتت تطورات الواقع الدولي منذ نهاية الحرب الباردة كيف استطاعت القوى الصغرى الاستفادة من اتجاهات العولمة لزيادة تاثيرها في النظام الدولي من خلال استغلال ما يسميه "ريتشارد روزكرانس" بنشوء المجال الدولي الافتراضي ، وذلك في سياق تحليله لعملية التحول التي تتخلل الاقتصاد العالمي ، والقائمة على فكرة الافتراضية أي الاعتراف بان مساحة الأرض التي تشغلها الدولة لا تقدم حلولا للمشكلات الاقتصادية وبذلك تصبح القدرة على الوصول للفرص الاقتصادية هي البديل لزيادة ملكية الأرض ، وعلى هذا الأساس أصبحت كل الدول صغيرة إلى حد أنها لا تستطيع أن تتحكم في مصيرها الاقتصادي حيث ترتب على ذلك ظهور الدولة الافتراضية وهي دولة تقيم معظم إنتاجها خارج حدودها حيث يتم الاهتمام بالتركيز على إدارة التدفقات أكثر من الاهتمام – كما في الماضي- بحيازة الأقاليم والموارد الطبيعية والإنتاج داخل حدودها والملاحظ أن جزءا مهما من الدول الافتراضية هي دول صغيرة بالمعنى التقليدي [19].

المحور الثالث- عبد الوهاب المسيري : إشكالية التحيز ومفهوم النموذج الإدراكي: التحيز كمسألة حتمية في نظرية العلاقات الدولية

يعتبر المفكر المصري " عبد الوهاب المسيري " من أكثر من اهتم بتحليل ومعالجة إشكالية التحيز ، والتحيز عند عبد الوهاب المسيري يعني الاعتراف بوجود نماذج إدراكية عند كل فرد تكون مسؤولة عن تحديد وضبط رؤيته للواقع إذ لا يمكن إدراك الواقع بصورته المجردة ولكن هذا الإدراك يتأثر بخصائص النموذج الإدراكي والذي يختلف من فرد إلى أخر ، وذلك يشمل القيم التي يؤمن بها الفرد كما يشمل تفاصيل عملية التحليل والتركيب التي يقوم بها ، وبشكل أكثر دقة يعرف " المسيري" النموذج الإدراكي بأنه « **صورة في ذهن الإنسان ، يتصور أنها تعكس الواقع ووفقها يقوم بترتيب المعطيات ، فيهمش بعضها ويركز على أخرى** »[20] ، وبذلك يتشكل النموذج الإدراكي من

[19] Richard Rosecrance. **The Rise of the Virtual State**. Forein Affarirs. Vol 75. No 4. July/ (August.1996). p 45

[20] عبد الوهاب المسيري. **الثقافة والمنهج**.(دمشق : دار الفكر. 2009). ص ص 263- 264

مجموعة من المعتقدات والتصورات والمعايير والفروض والمسلمات [21].

والتحيز عند " المسيري " هو شيء حتمي وذلك مرتبط بثلاث جوانب أساسية ، أما الأول فو بنية عقل الإنسان ذاتها الذي لا يسجل تفاصيل الواقع كآلة الصماء بأمانة بالغة ودون اختيار أو إبداع فهو ليس سلبيا وإنما فعال ولذا فهو يدرك الواقع من خلال نموذج والعملية الإدراكية هذه ليست عشوائية وإنما تتبع أنماط يمكن اكتشاف بعض جوانبها... والجانب الثاني مرتبط باللغة الإنسانية في حد ذاتها فلا توجد لغة إنسانية واحدة تحتوي على كل المفردات الممكنة للتعبير عن الواقع بكل مكوناته أي انه لابد من الاختيار كما أن كل لغة مرتبطة إلى حد كبير ببيئتها الحضارية وأكثر كفاءة في التعبير عنها.. والجانب الثالث مرتبط بالطبيعة الإنسانية في حد ذاتها فكل ما هو إنساني يحوي قدر من التفرد والذاتية ومن ثم التحيز [22].

كما أن التحيز لا يأخذ شكلا واحد وإنما يمكن التفريق بين أنواع مختلفة له وهذا يشمل أنواع التحيزات التالية :[23] أ- **التحيز الكلي والتحيز الجزئي** : والأول هو أن يتحيز الباحث لكل جوانب النموذج المعرفي الذي يتبناه بكل تشابكاته وتضمناته أما التحيز الجزئي فهو التحيز لعنصر واحد من عناصر النموذج دون تبني للرؤية الكلية لهذا النموذج. ب- **التحيز داخل التحيز :** وهو أن يركز الباحث اهتمامه بجانب أو أكثر من جوانب الرؤية مهملا الجوانب الأخرى وعلى العكس فهناك من يتحيز لنسق معرفي كامل وللرؤية الكلية لهذا النموذج. ج- **التحيز الواعي وغير الواعي**: والتحيز الواعي هو اختيار عقيدة أو أيدلوجية ينظر للعالم من خلالها ثم الدعاية لها والتعبئة في إطارها والإفصاح عنها بينما التحيز غير الواعي فهو استبطان منظومة معرفية ينظر للعالم من خلالها من دون وعي بذلك ولا قصد.

ويرى المسيري أن إنتاج المعرفة - في أي مجال كان- ترتبط بمفهوم " النموذج الإدراكي " وان النماذج الإدراكية بطبيعتها هي ذاتية وموضوعية في نفس الوقت ، أما من حيث كونها ذاتية فلأنها تتأثر بحزمة من المعتقدات المسبقة ، وفي هذه الجزئية يشترك عبد الوهاب المسيري مع فيلسوف العلم " بول فراينبرد " في مقولته الشهيرة " إن ما هو مدرك ناتج مما هو معتقد " فالنظريات العلمية بالنسبة الى "فراينبرد" ليست إلا عائلة من عائلات المعتقدات ، تتساوى ابستمولوجيا مع آلاف من عائلات المعتقدات الأخرى [24]، والمعرفة عند المسيري هي ذاتية أيضا لأنها تتأثر بخصائص البيئة التي تولد فيها ،أما كونها المعرفة موضوعية فلأنها تحاول أن تنفصل عن الواقع من خلال عملية التجريد بالإضافة الى محاولة إنتاج نماذج تتميز إلى حد كبير بالتماسك والاتساق[25] ، ولذا فان اعتبار المسيري أن التحيز هو شيء حتمي في التفكير البشري وإنتاج المعرفة لا يناقض فكرة " الموضوعية " ولكن يناقض ادعاء " الموضوعية المطلقة ".

---

[21] نفس المرجع. ص 276

[22] عبد الوهاب المسيري. **فقه التحيز. في إشكالية التحيز : رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد**.تحرير : عبد الوهاب المسيري.ج1. (فرجينيا:المعهد العالمي للفكر الإسلامي.1996).ص ص 19- 20

[23] شيماء صلاح. **الموضوعية والتحيز بين صلاح قنصوة والمسيري**. مجلة أوراق فلسفية.ع 19. 2008. ص 377

[24] امري لاكاتوش. **مشكلة تقييم النظريات العلمية: ثلاث مقاربات**.ترجمة هاني مبارز. مجلة مخاطبات. ع 06. 2013

[25] تكررت هذه الجزئية كثيرا في المؤلفات الشهيرة لعبد الوهاب المسيري نذكر منها للعودة اليها :

- عبد الوهاب المسيري. **العالم من منظور غربي**. سلسلة كتاب الهلال. ع 602. (القاهرة : دار الهلال. فبراير. 2001).

- عبد الوهاب المسيري. **رحلتي الفكرية في البذور والجذور والثمر: سيرة غير ذاتية غير موضوعية**. (القاهرة : مطبوعات الهيئة العامة لقصور الثقافة. 2000)

- عبد الوهاب المسيري. الثقافة والمنهج. مرجع سابق.

إن الفكرة التي يطرحها عبد الوهاب المسيري من حيث أن " التحيز هو شيء حتمي " في التفكير البشري تجد لها صدى معين في نظرية العلاقات الدولية إذ يعترف جيمس روزنو أن التنظير في العلاقات الدولية هو متحيز بطبيعته ، فالتنظير ليس إلا محاولة لتنظيم التفاصيل الكثيرة الموجودة في الواقع وهذا التنظيم ليس مسألة عشوائية ولكنه يستند الى اختيارات معينة للمنظر في سياق تفسيره لما يحدث ولكن المشكلة أن ما نسعى الى تفسيره لا يحمل في ذاته معنى محدد ولكن المنظر المراقب هو الذي يعطيه ذلك المعنى ولذا يصبح الإعلان عن ذاتية المنظر مسالة جد مهمة حتى لا يتم الربط بين تفسيراته المستندة الى نموذجه الإدراكي وبين إدراك الحقائق لان ذلك يساعد على تحديد مكامن الخطأ إذا أثبتت التطورات عدم صحة التفسير[26].

إن ما يثبت أن مفهوم " النموذج الإدراكي " الذي يطرحه عبد الوهاب المسيري كمؤشر لإثبات فكرة التحيز يجد له تأثيرا واضحا في حقل نظرية العلاقات الدولية هو ذلك هو ذلك التعدد النظري والذي يشمل مستويات عديدة ، يأتي في مقدمتها المستوى الانطولوجي ، فبالرغم من أن واقع العلاقات الدولية هو واقع واحد ومع ذلك فان هناك " أنطولوجيات متعددة" في نظريات العلاقات الدولية وهذا راجع إلى تأثيرات النماذج الإدراكية المختلفة عند المنظرين والتي تجعلهم يختلفون انطولوجيا – أي يتحيزون في ملاحظتهم للواقع من منطلق نماذجهم الإدراكية المختلفة- في ثلاث مسائل على الأقل:

فنظريات العلاقات الدولية مختلفة انطولوجيا في طبيعة الفواعل الدولية فمن النظريات من يحصر ملاحظته للواقع الدولي على الدول كفاعل فقط في حين توسع نظريات أخرى ملاحظتها الى فواعل أخرى ، كما تركز نظريات معينة ملاحظتها للواقع الدولي على العناصر المادية ففي تركز نظريات أخرى على العناصر الاجتماعية ، كما تختلف نظريات العلاقات الدولية انطولوجيا أيضا حول العوامل المؤثرة في الواقع الدولي فمنها من يعطي الأولوية للعامل السياسي والعسكري والأمني ومنها للعامل الاقتصادي ومنها للعامل الثقافي.

إن مفهوم النموذج الإدراكي الذي يبرر به " المسيري " مسألة التحيز يفترض أيضا أن مضمون التنظير يكون مرتبط بخصائص بيئته التي نشأ فيها ويمكن التوقف عند التحيز في مفهوم التكامل لإثبات ذلك إذ أن العنصر الأساسي داخل البنية الانطلوجية لمفهوم التكامل هو عنصر تحول الولاء وبناءا عليه قدم " ارنست هاس " واحد من أشهر التعريفات لمفهوم التكامل الدولي من حيث انه العملية التي تتضمن تحول الو لاءات والنشاطات السياسية للقوى السياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدولة القومية[27].

إن مفهوم التكامل وفقا لمعناه هذا المرتبط بعنصر " تحول الولاء "، هو مفهوم متحيز لأنه مرتبط بنشأة الدولة القومية الحديثة في القارة الأوربية والذي لا يتشابه بالضرورة مع سياق نشأة الدولة في مناطق أخرى من العالم وإذا أخذنا المقارنة بين الواقع الأوربي والواقع العربي نتفق مع خالد الشيات في رؤيته بأن بناء الوحدة في المنطقة العربية يجب أن يرتبط بالمفاهيم الخاصة بهذه البيئة وليس بالمفاهيم التي نشأت في بيئات أخرى « **فبناء الفضاء الاندماجي يرتبط بالمفاهيم أولا، والمفاهيم لم تنسج في الثقافة العربية بل في نموذج وبيئة مختلفة والامر إذن لا يرتبط بالوحدة بل بنسق مواز لها ومفهوم يمكن أن يشبهها**

[26] J.Rosenau. "The Need of Theory".(in) :J.Rosenau,Mary Durfee. **Thinking Theory Thoroughly(**,New ork : West View Press).1999.

[27] عمر إبراهيم العفاس. **نظريات التكامل الدولي والإقليمي.(**بنغازي : منشورات قار يونس.2008)ص 37-38

ويمكن أن يخالفها »[28] ، وفي هذا إشارة إلى أن مفهوم التكامل هو مفهوم مناسب للبيئة الأوربية في حين أن مفهوم الوحدة هو المفهوم المناسب للبيئة العربية ويمكن ان نفكك هذا الطرح في حجتين :

***- أسبقية مفهوم الأمة في الوعي العربي :** إن الدولة القومية الحديثة هي ظاهرة أوربية بامتياز وعلى هذا الأساس هناك من يرى أن الكثير من المناطق في العالم – ومن بينها المنطقة العربية- عجزت عن تأسيس دولة قومية بمعناه الأوربي وهذه الأخيرة هي في النهاية أشباه دول ويظهر ذلك من خلال تمييز المرء بين المفهوم القانوني لدولة وبين المفهوم السوسيولوجي فالكثير من أقطار العالم الثالث هي دول بالمعنى الأول لا غير ذلك لان النمط الإنمائي لظاهرة الدولة في العالم الثالث كنقيض لنمط الدولة الأوربي والغربي ، ففي النمط الأخير تطورت الدول بصفتها كيانات سياسية وعسكرية واجتماعية أولا ، ثم سعت من خلال التنافس والحرب إلى الحصول على الاعتراف القانوني بوجودها ام في دول العلم الثالث فان الدولة ظهرت بالمعنى القانوني بصفتها جزاءا من التراث الاستعماري قبل ان تكون قد تطورت عوامل اجتماعية وتنظيمية كافية لان تجعل منها دولة حقيقية [29].

وفي الإدراك العربي الخاص يتأثر ذلك أيضا بأسبقية مفهوم الأمة على مفهوم الدولة إذ تحمل الأمة والدولة دلالات متباينة في اللغة والاصطلاح العربيين ، وان ما تعنيه الدولة – اليوم مختلف جدا عن معناه اللغوي والاصطلاحي فالذين يتحدثون عن الدولة في التاريخ الإسلامي لم يتصوروا انه كيان سياسي يقوم على فكرة المواطنة والسيادة والشرعية تقدم تفسيرات عديدة للانفصال بين مفهومي الأمة والدولة في الوعي العربي فهناك من يربط ذلك بالخلاف بينهما حول مضمون المبادئ الحكومية التي تحاول الدولة فرضها بصورة اعتباطية واصطدامها بمرجعية الأمة والمجتمع التي ظلت متمثلة بالشريعة ، وهكذا بقيت العلاقات بين جماعات الأمة وفرقها وأهل الدولة من جهة أخرى علاقة واسطة لا علاقة اندماج ، وهناك من يفسر الانفصال أو القطيعة بين مفهومي الدولة والأمة من حيث أن الشريعة تتحقق وتحيا في الجماعة وليس في الدولة ،وعلى هذا الأساس فان العرب لا يشكلون دولة بالمعنى الأوربي الكلاسيكي ولكنهم يشكلون امة بالمعنى العربي والذي يعبر عن وجود جماعة تاريخية تشترك في منظومة قيم واحدة وتتماهى مع تاريخ واحد فحتى لو لم تكن هناك "دولة – امة" ، فان هناك " جماعة – امة" عربية تؤكد وجودها حيث وجدت الأمة العربية بوصفها كيانا تاريخيا قبل زمن طويل من نشوء حركة قومية تجسد القدرات الكامنة لجماعة بشرية متماسكة.[30]

***- نشأة الدولة القومية في القارة الأوربية والمنطقة العربية بين الانقسام والتقسيم:** إن نشأة الدولة القومية الحديثة بخصائص اللحظة التاريخية لنشأة الدولة القومية في أوربا والتي نشأت على أساس الانقسام ويؤرخ "روبرت جاكسون" لهذه اللحظة التاريخية بدقة من حيث أن معاهدة وستفاليا 1648 أدت إلى تحولات ثورية في السياسة الأوربية من خلال اعتماد معايير سلوك دولية جديدة وتحديدا ثلاث مبادئ يتمثل الأول في شعار الملك إمبراطور في مملكته وهو شعار يعلن أن الدول السيادية ليست خاضعة لأية سلطة سياسية أعلى فكل ملك مستقل وند لأي ملك آخر أما المبدأ الثاني فقد جسده شعار الناس على دين ملوكهم وهو يؤكد عدم تمتع الغرباء بأي حق في التدخل في أي كيان أجنبي أو خارجي على أساس الدين الذي لم

[28] خالد شيات. **من التجزئة إلى الوحدة : قراءة في التجارب الغربية والعربية لتأسيس نظرية بناء الوحدة** (.بيروت : مركز نماء للبحوث والدراسات.2014).ص 20

[29] نزيه الأيوبي. نزيه الأيوبي، **تضخيم الدولة العربية : السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**. ترجمة امجد حسن. (بيروت : المنظمة العربية للترجمة، 2010)ص ص 53-54

[30] حسن كاظم الزبيدي. **الدولة القطرية العربية مضامين وإشكاليات : مقاربة نظرية**. (عمان : المركز العلمي للدراسات السياسية.2008)ص ص 59-62

يعد ذريعة مقبولة لتسويغ الحرب والتدخل المسلح وقد قامت معاهدة وستفاليا بإزاحة الدين وإبعاده عن دائرة السياسة الدولية وأصرت ضمنا على رفض اعتبار جميع الايدلوجيات والمنظومات العقائدية الطائفية والذهبية أساسا لتبرير التدخل في سيادة الحكومات الأجنبية..أما المبدأ الثالث فهو مبدأ توازن القوى حيث لا يسمح لأي دولة من فرض الهيمنة التي من شانها إعادة إنتاج النظام القروسطي [31].

إذن التمايز الأيدلوجي الذي كان سائدا في أوربا إما على أساس ديني أو على أساس ثقافي هو الذي شكل المسوغات الأساسية لنشأة الدولة القومية في أوربا ، وبذلك فان مفهوم تحول الولاء من المستوى القومي إلى المستوى فوق القومي والذي يعبر عن جوهر مفهوم التكامل يجد له معنى واقعيا على اعتبار محاولة التوفيق بين مجموعة من التمايزات القومية في مجموعة من الدول.

فالوضع الأصلي في أوربا لم يكن موحدا وإنما تم فرض نوع من الوحدة القسرية من طرف الكنيسة على أساس ديني والتي تم التمرد عليها بمجرد بداية التفكير في التمرد على الكنيسة كمؤسسة دينية حيث أعيد إحياء الخصوصيات القومية في أوربا والتي تم تنظيمها من خلال ابتكار الدولة القومية كمؤسسة سياسية ، وبعد اكتشاف أن هذه المؤسسة الناشئة لم تستطع القضاء على الصراعات في القارة الأوربية بل أعطت لها طابعا مختلفا تم التفكير في البحث عن إطار جماعي ينهي فكرة الصراع وهو ما تم تجسيده فيما بعد في التجربة التكاملية الأوربية والتي استندت إلى تحول الولاء من المستوى القومي الى المستوى فوق القومي.

لكن الوضع في المنطقة العربية مختلف تماما فالأصل التاريخي في هذه المنطقة هو الوضع الوحدوي ،« **فمن المعلوم أن أقطار الوطن العربي في الوقت الحاضر ، كانت أجزاء من إمبراطورية عربية واسعة الإرجاء...بحيث يمكن القول أن تاريخ هذا القطر أو ذاك كان له منحى مشترك مع تواريخ الأقطار العربية الأخرى..وان هذه الأقطار لم تنكمش وراء حدودها الحالية وتتخذ أوضاعها الراهنة إلا منذ ما يقارب القرن ونصف القرن أي منذ ان ابتليت تباعا بالاحتلال والاستعمار الأوربي** » [32].

وقد ظهرت محاولات عديدة تحاول التشكيك في ملائمة مفهوم " الوحدة " لبناء التجارب الاندماجية في المنطقة العربية كمحاولة لمحاكاة الاستناد الى مفهوم " التكامل" الذي يقر بواقعية " الدولة القطرية العربية " والعمل على الاندماج في مسار " نحول ولاء " وذلك بالاستناد الى فشل المقترب الأيدلوجي للوحدة العربية كما ظهرت في التجربة الناصرية « **ففي مقابل المقترب الأيدلوجي / السياسي الشامل الذي كان يدعوا اليه البعثيون والناصريون والقوميون العرب فسح المجال أمام المقترب الإقليمي / الوظيفي الأضيق نطاقا باتجاه التكامل لكي يخوض تجربته في بداية الثمانينات من خلال تشكيل مجلس التعاون الخليجي ويمثل مجلس التعاون الخليجي رغم كونه منظمة اقليمية فقط وليس دولة اتحادية أو كونفدرالية صورة لحقيقة أن بإمكان التكامل العربي أن يتحقق متى كانت الظروف الملموسة سليمة : في هذه الحالة ، التجاور الجغرافي والاهتمامات الإستراتجية المشتركة والتوجه الاجتماعي – المتشابه**» [33].

ومع ذلك لا لم تقم أي تجربة اندماجية ناجحة في المنطقة العربية مستندة الى " مفهوم التكامل فتجربة اتحاد المغرب العربي لم تدم أكثر من ست سنوات في حين أن تجربة مجلس التعاون الخليجي وان

[31] روبرت جاكسون. ميثاق العولمة. مرجع سابق. ص ص 306-307

[32] أحمد طربين **التجزئة العربية كيف تحققت تاريخيا؟. سلسلة الثقافة القومية**.ع 14. (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية. ديسمبر 1987).ص 08

[33] نزيه الأيوبي. مرجع سابق . ص ص 316-317

كان مستمرة منذ سنة 1981 إلا أنها تتعرض في الوقت الراهن الى ضغوط شديدة تفقد من قيمتها كتجربة تكاملية وبذلك تظهر قيمة تغييب الاستناد الى ان يكون مفهوم " الوحدة" هو المفهوم الملائم للاندماج للمنطقة العربية لأنه يعبر عن إعادة توحيد ما كان موحدا أصلا ، وليس الاستناد الى مفهوم التكامل ومنطق تحول الولاء والذي يقر بان " الدولة الوطنية " العربية هي حقيقة تاريخية يجب التفكير في الانطلاق منها في بناء الوحدة ، في حين أن هذه " الدولة الوطنية العربية " تعاكس الوضع التاريخي العربي وهو ما يثبت تحيز " مفهوم التكامل" للسياق التاريخي الذي نشأت فيه الدولة القومية في أوربا على عكس السياق التاريخي لنشاتها في المنطقة العربية.

إن مضمون نظرية العلاقات الدولية ينتج التحيز بشكل الي ويظهر ذلك من خلال اهتمام المنظرين بتطوير تفسيرات نظرية مختلفة يمكن أن نلجأ اليها في تحليل الأحداث أو السلوكات لكن المشكلة أن المنظرين لم يهتموا بتطوير مؤشرات معايير محددة للترجيح بين التفسيرات المختلفة ، فعندما نحلل موضوع معين من خلال نظريات العلاقات الدولية نتوصل الى تحليلات مختلفة على حسب اختلاف الإسهامات النظرية ولكن لا تتوفر لنا مؤشرات محددة للمفاضلة بين تلك التفسيرات وبذلك نلجأ الى " الاجتهاد الشخصي " من اجل ترجيح التفسيرات وهذا الاجتهاد الشخصي هو في النهاية شكل من أشكال التحيز.

فإذا افترضنا على سبيل المثال أن باحثا معينا استخدم مجموعة من النظريات في تفسير حدث أو سلوك أو قضية ما وتوصل في النهاية إلى مجموعة تفسيرات ، فعلي أي أساس يجب أن يستند هذا الباحث في ترجيح الأوزان النسبية لتفسير على آخر ، ففي النهاية سنجد أنفسنا أمام الميولات الذاتية التي نحاول من خلالها تبني تفسير معين وإقناع الآخرين به ، وما يعتبره باحث معين انه مقنع يجب باحث آخر اقل إقناعا ، لان استحضار الميولات الذاتية هو مظهر رئيس من مظاهر التحيز ، فالتحيز التحليلي في نظرية العلاقات الدولية هو منطلق كما قال جيمس روزنو ، ولكن يمكن أن نعتبره نتيجة أيضا مادام أن تلك الإشكالية تطرح بعد تبلور التفسيرات النظرية المختلفة حيث نجد أنفسنا مجبرين على ممارسة شيئ من التحيز المرتبط باستحضار " الميولات الذاتية " لترجيح نفسير نظري على آخر.

الخاتمة

سعينا في هذه الدراسة الى إثبات " تمظهر " إشكالية التحيز في حقل نظرية العلاقات الدولية من خلال الإحالة على المرجعيات المعروفة لدراسة إشكالية التحيز في العلوم الاجتماعية ، وقد تم حصر تلك الإشكالية في مجموعة من المستويات والمظاهر ومع ذلك فان هذه الإشكالية تعرف " تناثرات مختلفة" داخل الحقل ، وقد نشير في سياق مضاف الى ما سبق الى إثارة إشكالية التحيز في التنظير للأمن الدولي من طرف كل " لين جونز " و" جوزيف ناي " من حيث انتقدا ما أسمياه " المركزية العرقية " في التنظير لموضوع الأمن أي تأثر هذا التنظير بخصائص التفكير الامريكي طالما أن اغلب المنظرين التقليديين لموضوع الأمن كانوا من الولايات المتحدة.[34]

كما يمكن الإشارة أيضا إلى إسهامات المنظور النسوي في العلاقات الدولية وخاصة ما قدمته " جين التشاين في كاتبها " المرأة والحرب " التي انتقدت التنظير لموضوع الحرب باعتبارها ظاهرة ذكورية بامتياز ودعت إلى عدم استغلال هذا التنظير من اجل احدث نوع من عدم المساواة بين المرأة والرجل على اعتبار أن ظاهرة الحرب وما يرتبط منها بالخدمة العسكرية تتوافق أكثر مع الخصائص الذكورية ودعت "التشاين" إلى ابتكار إطار جديد للمواطنة يشرك النساء والرجال على قدم المساواة في معالجة قضايا الأمن القومي حتى لا يأخذ

[34] Josheph.S.Nye.andM.Lynn-Jones**"International Secirity Studies :Areport of a confernce on the state of theField**".International Security.Vol12.N04.(Spring1998)

التنظير لموضوعات الأمن شكل من أشكال " التحيز " للرجل على حساب المرأة.[35]

كما يمكن أيضا الإشارة إلى الانتقادات التي وجهها كينيث والتز باعتباره احد أقطاب المنظور الواقعي في العلاقات الدولية ، لما يسمى " نظام الاعتماد المتبادل " والذي يعد احد الركائز التحليلية للمنظور الليبرالي ، حيث اعتبر " والتز " أن هذا النظام ليس إلا تبرير أيدلوجي لسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الاقتصادي الدولي المعاصر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، كما اعتبره محاولة أيدلوجية يائسة لإثبات أن الدول الكبرى والدول الصغرى تساهم وتستفيد بنفس الدرجة من ذلك النظام [36].

بالمحصلة فان إثبات وجود " إشكالية التحيز" في حقل نظرية العلاقات الدولية كما ارودناه في هذه الدراسة مفصلا في مظاهر متعددة وباعتراف المنظرين في العلاقات الدولية أنفسهم يتوج بخلاصتين رئيسيتين : أولا- أن وجود هذه الإشكالية لا ينفي علمية حقل نظرية العلاقات الدولية ولكنه ينفي خاصية " الموضوعية المطلقة" عن هذا الحقل، و ثانيا: أن توظيف الأطر النظرية في تحليل واقع العلاقات الدولية يجب أن يراعي المظاهر المختلفة لإشكالية التحيز في هذا المجال المعرفي.

[35] Elshtain.J. **Women and War**.(New York :Basic Books.)1987

[36] Kenneth Waltz."**Structural Realism after the Cold War**".International Security.Vol.25.no.01.(spring2000)